



المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة | 27 أيلول / سبتمبر، 2023

أزمة اللاجئين السوريين في لبنان بين التحرير السياسي و موقف القانون الدولي

إبراهيم ياسين

أزمة اللاجئين السوريين في لبنان: بين التحرير السياسي و موقف القانون الدولي

سلسلة: **تقييم حالة**

27 أيلول / سبتمبر، 2023

إبراهيم ياسين

باحث سوري متخصص في الاقتصاد السياسي

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2023

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات مؤسسة بحثية عربية للعلوم الاجتماعية والعلوم الاجتماعية التطبيقية والتاريخ الإقليمي والقضايا الجيوستراتيجية. إضافة إلى كونه مركز أبحاث فهو يولي اهتماماً لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البديل، سواء كانت سياسات عربية أو سياسات دولية تجاه المنطقة العربية، وسواء كانت سياسات حكومية، أو سياسات مؤسسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربية بأدوات العلوم الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية، وبمقاربات ومنهجيات تكاملية عابرة للنiches. وينطلق من افتراض وجود أمن قومي وإنساني عربي، ومن وجود سمات ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربي، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتدقيقها، كما يطرد بها كبرامجاً وخطط من خلال عمله البحثي وحمل إنتاجه.

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

شارع الطرفية، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطر

هاتف: + 974 40354111

www.dohainstitute.org

المحتويات

1. **أولاً: التحرير السياسي وأثره في اللاجئين السوريين**
2. **ثانياً: موقف القانون الدولي ودور المنظمات الدولية في دعم اللاجئين**
3. **ثالثاً: مساعدة اللاجئين السوريين في دعم الاقتصاد اللبناني**
4. **خاتمة**
5. **المراجع**

تتلاعّق الأزمات في لبنان منذ أزمة المصارف في عام 2019، وانفجار مرفأ بيروت في عام 2020، ثم الفراغ الرئاسي الناجم عن فشل جهود انتخاب رئيس للجمهورية، إضافة إلى الاقتتال المتجدد في مخيم عين الحلوة، الذي نجم عنه العديد من القتلى وزرّوح غالبية السكان وأضرار مادية كبيرة. وتترافق هذه الأزمات مع انهيار الوضع المعيشي، وتصاعد الخطاب العنصري ضد اللاجئين عموماً، واللّاجئين خصوصاً، نظراً إلى أعدادهم الكبيرة. وبسبب طول أمد الأزمة، يتعرّض هؤلاء اللاجئون لحملات تحرّيض تقودها قوى لبنانية تحملهم المسؤولية عن التدهور الحاصل في لبنان. وفي المقابل، لا يرغب النظام السوري في استعادتهم؛ إذ يستخدمهم ورقة ضغط للحصول على مساعدات مالية من الدول العربية، وإطلاق برامج التعافي المبكر من الأمم المتحدة من دون تحقيق أي تقدّم في طريق الحل السياسي.

أولاً: التحرّيض السياسي وأثره في اللاجئين السوريين

تصاعد منذ فترة حملة التحرّيض ضد اللاجئين السوريين وتحملهم مسؤولية الانهيار الذي يشهده لبنان. وقد أدى كبارّ اليساسة، بمن فيهم رئيس الجمهورية السابق ميشيل عون، ورئيس حكومة تصريف الأعمال نجيب ميقاتي، دوراً في تأجيّج هذه الحملة التي تهدف بالأساس إلى الضغط على المنظمات الدولية والدول المانحة لزيادة حجم المساعدة المقدمة للدولة. فقد صرّح ميقاتي خلال المناقشة العامة للدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة المنعقدة في نيويورك في 21 أيلول / سبتمبر 2022 «أنّ أزمة النزوح باتت أكبر من طاقة لبنان، والحلّ المستدام الواقعي الوحيد هو في تحقيق العودة الآمنة والكريمة إلى سوريا، في سياق خارطة طريق ينبغي أن يبدأ العمل عليها في أسرع وقت وتوفير مساعدات إضافية نوعية للدولة اللبنانيّة».¹

ويستضيف لبنان العدد الأكبر من اللاجئين بالنسبة إلى عدد السكان على مستوى العالم بنسبة 1 - 8 لكل فرد؛ حيث يعيش فيه نحو 1.5 مليون لاجئ سوري؛ منهم نحو 950 ألفاً مسجلون لدى مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين²، وقد تركت هذه النسبة المرتفعة آثارها في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في البلاد.

ومنذ بدء تدفق السوريين إلى لبنان في عام 2011، رفضت السلطات اللبنانيّة إنشاء هيئة لإدارة شؤونهم وتنظيم وجودهم وإقامتهم وتوزعهم، وعبرت عن موقفها الرافض لدّمج اللاجئين وبناء المخيمات في وثيقة رسمية في عام 2014³، فتركت المفوضية لوكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. ويتبنّى لبنان الذي يقوم على توازن دقيق بين الطوائف سياسة رفض أي شكل من أشكال الدمج المحلي أو التوطين الدائم، كما قامت السلطات اللبنانيّة وفقاً للوثيقة المذكورة بتقييد دخول السوريين إلى لبنان بعد أن كان دخولهم لا يخضع لأي شروط. وتنشط منذ ذلك الحين حملات الاعتقال والمداهمات والترحيل لللاجئين السوريين من أصحاب الوضع غير القانوني، فيجري ترحيلهم بإجراءات تعسفية إلى الأراضي السوريّة، إذ سجلت الشبكة السوريّة لحقوق الإنسان إعادة قسرية لما لا يقل عن 874 لاجئاً في لبنان، منذ

¹ "كلمة رئيس مجلس الوزراء اللبناني محمد نجيب عزمي ميقاتي أمام الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، الأمم المتحدة، شوهد في 2023/8/3، في: <https://tinyurl.com/b3mv25x4>

² "مفوضية اللاجئين: مستويات النزوح تسجل رقمًا قياسياً آخر، متوجه اتجاهًا تصاعديًا استمر لعقد من الزمان"، المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2022/6/16، شوهد في 2023/8/2، في: <https://tinyurl.com/2vdn4t5a>

³ "مبادرة مشتركة تهدف لمساعدة مئات السوريين واللبنانيين الأكثر ضعفاً في شمال لبنان والبقاع الأوسط"، الأمم المتحدة، 2023/3/10، شوهد في 2023/9/18، في: <https://tinyurl.com/3wrmwzk4>

⁴ الجمهورية اللبنانيّة، رئاسة مجلس الوزراء، "جلسة 23 تشرين الأول 2014"، 2014/10/23، 2023/9/18، في: <https://bit.ly/3roYfTJ>

⁵ "لبنان: الجيش يرحل سوريين بدون احترام الإجراءات القانونية"، هيومان رايتس ووتش، 2023/7/5، شوهد في 2023/8/5، في: <https://tinyurl.com/3uprhcd8>



مطلع نيسان/أبريل وحتى حزيران/يونيو 2023⁶. كما حضرت السلطات عمل اللاجئين السوريين في لبنان بقطاعات الزراعة والنظافة والبناء فقط⁷.

يعيش 90 في المئة من اللاجئين السوريين في لبنان تحت خط الفقر⁸، ويبلغ عدد المخيمات الخاصة بهم 3100 مخيم⁹، تعاني أوضاعاً مزرية لا سيما في فصل الشتاء، وتتعرض لجملة من الاعتداءات منها الطرد والتعنيف وإدراق الخيم¹⁰. ويفتقر 83 في المئة منهم إلى الإقامة القانونية¹¹: فلا يحملون أوراق إقامة قانونية، كما يصعب الحصول عليها بالنسبة إلى معظم اللاجئين السوريين، فتفرض السلطات اللبنانية إجراءات معقدة لحصولهم على الإقامة، خصوصاً إذا كان الشخص قد دخل البلاد بصورة غير قانونية. وترى منظمات حقوقية دولية أن القوانين التي تصدرها الأجهزة الرسمية اللبنانية مصممة خصيصاً لجعل حياة اللاجئين صعبة، وذلك بهدف الضغط عليهم للمغادرة؛ ما يُعتبر مسأً بحقوق الأفراد المهمشين والمستضعفين. ويقوم الأمن العام بترحيل اللاجئين السوريين الذين دخلوا لبنان بطريقة غير معلنة وتسليمهم إلى السلطات السورية، ويجري إصدار بلاغ منع دخول بحقهم لمدة سنة في المرة الأولى، ولمدة خمس سنوات في المرة الثانية، ولمدة عشر سنوات في المرة الثالثة¹².

ومع تلاشي الأمل بالتوصل إلى حل سياسي قريب يضمن للسوريين الأمان الشخصي والاقتصادي في حال رغبتهم في العودة إلى وطنهم، تزداد وتيرة الهجرة غير النظامية للسوريين لا سيما من فئة الشباب عبر السواحل اللبنانية إلى أوروبا، بالنظر إلى انخفاض التكلفة مقارنة بالخروج غير النظامي «التهريب» عبر الطيران، على الرغم مما يحمله ذلك من مخاطر؛ فوفقاً لبيانات المنظمة الدولية للهجرة لعام 2022، بلغ عدد الذين قضوا في البحر في أثناء محاولتهم الوصول إلى أوروبا 3789 شخصاً من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا¹³.

ثانياً: موقف القانون الدولي ودور المنظمات الدولية في دعم اللاجئين

أشار المفهوم السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبيو غراندي إلى أنه «راء كل شخص أجبر على مغادرة دياره قصة من قصص النزوح والحرمان والمعاناة، إنهم يستحقون اهتمامنا ودعمنا ليس فقط بالمساعدات الإنسانية، ولكن في إيجاد حلول لمحنتهم»¹⁴. وبموجب القانون الدولي، يُعد لبنان ملزماً باستقبال اللاجئين وطالبي اللجوء السياسي وحمايتهم، وغالباً ما يشير المشرعون والمسؤولون الحكوميون إلى أن

⁶ «بيان مطالبة للسلطات اللبنانية بعدم الإعادة القسرية للنابط المنشق صالح نمر السمر إلى سوريا لأن ذلك يشكل خطراً جدياً على حياته»، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، 2023/6/13، شوهد في 9/18/2023، في: <https://tinyurl.com/yc2dzcxh>

⁷ «قربي: يحق لكل سوري العمل داخل لبنان في القطاعات المخصصة للأجانب فقط»، النشرة، 14/10/2023، شوهد في 18/09/2023، في: <https://tinyurl.com/py39vsye>

⁸ «باولا برتشينا ودلال درب، "بعد 12 عاماً، اللاجئون السوريون في مواجهة المزيد من الديون والجوع"»، المفهوم السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2023/3/15، شوهد في 8/2/2023، في: <https://bit.ly/3rt989p>

⁹ «جريق في مخيم لاجئين السوريين في البقاع اللبناني»، الجزيرة نت، 12/8/2023، شوهد في 12/8/2023، في: <https://tinyurl.com/3hkkkjv>

¹⁰ المرجع نفسه.

¹¹ «VASyR 2022: Vulnerability Assessment of Syrian Refugees in Lebanon»، ReliefWeb، 14/5/2023، accessed on 18/9/2023، at: <https://tinyurl.com/yh6cdtzn>

¹² «الترحيل أو الإبعاد من لبنان»، المديرية العامة للأمن العام اللبناني، شوهد في 18/8/2023، في: <https://tinyurl.com/y8ycm8bc>

¹³ «Deaths on Migration Routes in MENA Highest since 2017: IOM 2022 Data Reveals»، Regional Office for Middle East and North Africa، 13/6/2023، accessed on 6/8/2023، at: <https://tinyurl.com/439m4ks4>

¹⁴ سارة شافر، «النزوح القسري يبلغ مستويات جديدة في عام 2020 على الرغم من قلة الطرق المؤدية إلى بر الأمان»، المفهوم السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2021/6/18، شوهد في 2/8/2023، في: <https://tinyurl.com/7hfjvxml>

لبنان لم يوقع على اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ولا ببروتوكولاتها لعام 1967¹⁵، ويتجاهلون حقيقة أنه بموجب القانون الدولي العرفي، تلتزم جميع الدول بمبدأ عدم الإعادة القسرية لللاجئين المعرضين للخطر في بلادهم. كما تنتهي أيضًا العديد من المعاهدات الدولية والاتفاقيات التي التزم بها لبنان على اللاجئين وأولئك الذين يطلبون اللجوء السياسي، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)¹⁶، فقد ذكرت الفقرة الأولى من المادة 14 بأن «لكل فرد حق التماس ملجأ في بلدان أخرى والتمتع به خلاصاً من الاضطهاد»، كما نصت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيرها من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو الإنسانية أو المهينة¹⁷، في فقرتها الأولى من المادة الثالثة بأنه لا يجوز لأي دولة طرف أن تطرد أي شخص أو تعيده أو أن تسلمه إلى دولة أخرى، إذا توافرت لديها أسباب حقيقة تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون معرضاً للخطر والتعذيب¹⁸.

أما بالنسبة إلى اتفاقية حقوق الطفل¹⁹، فذكرت الفقرة الأولى من المادة 22 بأن: «تتخذ الدول الأطراف في هذه الاتفاقية التدابير الملائمة لتكلف للطفل الذي يسعى للحصول على وضع لاجئ، أو الذي يعتبر لاجئاً وفقاً للقوانين والإجراءات الدولية أو المحلية المعمول بها، سواء صحبه أو لم يصحبه والداه أو أي شخص آخر، تلقي الحماية والمساعدة الإنسانية المناسبتين في التمتع بالحقوق المنطبقة الموضحة في هذه الاتفاقية وفي غيرها من الصكوك الدولية الإنسانية أو المتعلقة بحقوق الإنسان التي تكون الدول المذكورة أطرافاً فيها»²⁰. وكذا الحال بالنسبة إلى الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري²¹، والعقد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها²².

وقد شرعت وكالات الأمم المتحدة منذ عام 2014 في تنفيذ خطة استجابة لأزمة النازحين واللاجئين السوريين والمجتمعات المحلية المضيفة²³، لكن سوء الإدارة واستغلال البنوك اللبناني أديا إلى فشل هذه الخطة، حيث أكد مسؤول إغاثة ودبلوماسيان من الدول المانحة «أن ما بين ثلث ونصف المساعدات النقدية المباشرة من الأمم المتحدة في لبنان قد ابتلاعها البنوك منذ بداية الأزمة في عام 2019»²⁴.

وأصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بتاريخ 29 تموز / يوليو 2022 بياناً، دعت فيه الجميع إلى الامتناع عن تأجيج المشاعر السلبية والكراء في وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، كما أوضحت حجم الدعم المقدم للشعب اللبناني والبلديات لتمكينها من تقديم الخدمات الأساسية وتقليل الضغط على الموارد²⁵. وردت وزارة الخارجية والمغتربين اللبنانية على هذا البيان، فاعتبرت أن مثل هذه البيانات

15 "رغم اعتذار رئيس الوفد.. حكومة لبنان مستمرة في مساعيها لتمكين عودة السوريين"، شبكة شام، 18/7/2023، شوهد في 19/9/2023، في: <https://tinyurl.com/2t2j9md3>

16 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الأمم المتحدة، شوهد في 2/8/2023، في: <https://tinyurl.com/2p99ux66>

17 Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, United Nations, 10/12/1984, accessed on 3/8/2023, at: <https://tinyurl.com/4enhm9hj>

18 General Assembly Resolution 39/46, Convention against Torture and other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment, United Nation, 10/12/1984, accessed on 3/8/2023, at: <https://tinyurl.com/535v4tnx>

19 Convention on the Rights of the Child, United Nations, 20/11/1989, accessed on 3/8/2023, at: <https://tinyurl.com/mr2md2ca>

20 اتفاقية حقوق الطفل، الأمم المتحدة، شوهد في 3/8/2023، في: <https://tinyurl.com/2vk7cs33>

21 "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، الأمم المتحدة، شوهد في 4/8/2023، في: <https://tinyurl.com/mrya2kzd>

22 "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، الأمم المتحدة، شوهد في 4/8/2023، في: <https://tinyurl.com/3anpp899>

23 "خطة لبنان للاستجابة للأزمة 2017-2020"، الأمم المتحدة، شوهد في 6/8/2023، في: <https://tinyurl.com/4hyn4jvy>

24 Timour Azhari, "INSIGHT - Lebanese Banks Swallow at Least \$250m in U.N. Aid," Reuters, 17/6/2021, accessed on 6/8/2023, at: <https://tinyurl.com/5es8r978>

25 "حماية كل من اللبنانيين/ات واللاجئين/ات الأكثر ضعفاً ضرورة إنسانية: بيان للسيدة نجاة رشدي، المنسقة المقيمة للأمم المتحدة ومنسقة الشؤون الإنسانية في لبنان"، الأمم المتحدة، 22/7/2022، شوهد في 6/8/2023، في: <https://tinyurl.com/24scx56c>



«تعمق التباين وتزيد الأزمات»، داعيةً إلى حوار هادئٍ وبناءً، من أجل مشاركة المعلومات والبيانات وتعزيز جهود التعافي المبكر في سوريا؛ ما يسمح بعودة تدريجية وآمنة وكريمة للاجئين.²⁶

وتشدد منظمة «هيومن رايتس ووتش» في تقاريرها على أنّ سوريا غير آمنة للعودة، ففي بيان لها في 6 تموز/ يوليو 2022 نددت بخطّة وزير شؤون المهاجرين عاصم شرف الدين، الرامية إلى ترحيل 15 ألف لاجئ إلى سوريا شهرياً.²⁷ ووثقت الجهات الحقوقية المعنية بالشأن السوري أنّ عدداً من اللاجئين الذين عادوا بين عامي 2017 و2021 من لبنان والأردن إلى سوريا، تعرضوا لتعذيب ممنهج واعتقال وإخفاء قسري وحتى القتل؛ ما يلزم عدم إعادة الأفراد المعرضين لخطر التعذيب والاضطهاد إلى وطنهم.²⁸ كما أكدت «هيومن رايتس ووتش» أنّ اقتراح الوزير القاضي بترحيل المعارضين إلى دولٍ أخرى أو تعهّدهم «بعدم الإضرار بالدولة السورية» ينطلق من «افتراض خاطئ»، ولن يحمي السوريين من خطر التعذيب والانتهاك.²⁹

كما طالبت منظمة العفو الدولية لبنان بوقف ترحيل السوريين، واتهمت الأجهزة الأمنية اللبنانية بالقيام بانتهاكات ضدّهم، مثل الاحتجاز غير القانوني أو التعسفي والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة.³⁰ وأوضحت المفوضية السامية أن اللاجئين السوريين يظلون الأكثر احتياجاً إلى إعادة التوطين للعام الثامن على التوالي، فهناك 754 ألف لاجئ سوري حول العالم يحتاجون إلى مساعدة عاجلة عبر إعادة التوطين.³¹

وأصدر البرلمان الأوروبي في 11 تموز/ يوليو 2023 قراراً يدعو إلى عدم ترحيل اللاجئين السوريين في لبنان قسرياً، محملاً الطبقة السياسية والأحزاب المسلحة مسؤولية التدهور الحاصل.³² وفي إثر ذلك، بعث وزير الخارجية والمغتربين اللبناني، عبد الله بو حبيب، رسالة إلى نائب رئيس المفوضية الأوروبية، مؤكداً «ضرورة إطلاق حوار بناء وشامل بين لبنان والاتحاد الأوروبي حول الملفات كافة، وبالأخصّ ملف النزوح السوري»، الذي أشار إلى أنه «بدأ يشكّل تهديداً ليس فقط على التركيبة الاجتماعية اللبنانية والاستقرار الاقتصادي، بل أيضاً على استمرار وجود لبنان ككيان».³³

ثالثاً: مساهمة اللاجئين السوريين في دعم الاقتصاد اللبناني

يمر لبنان منذ عام 2019 بأزمات اقتصادية خانقة زادت حدتها بسبب انتشار فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وما رافقه من إغلاقات شلت الاقتصاد. وقد أدى الفشل المستمر منذ ذلك الحين في تنفيذ الإصلاحات السياسية والاقتصادية إلى ما وصفه البنك الدولي بواحدة من أكبر ثلاث أزمات اقتصادية على مستوى العالم منذ القرن التاسع عشر؛ حيث تعاني 46 في المئة من الأسر اللبنانية من انعدام الأمن الغذائي، بينما يعيش نحو 88 في

26 وزارة الخارجية: عدم تجاوب مفوضية اللاجئين مع طلبات لبنان بما يسمح بعودة آمنة للنازحين السوريين بسبب الأسباب وراء ما يحصل من مشاكل تدعو للقلق وتؤثر على الأراضي اللبنانية، الوكالة الوطنية للإعلام، 2023/7/30، شوهد في 6/8/2023، في: <https://tinyurl.com/3ewnuh7a>

27 لما فقيه، «الإعادة القسرية للسوريين من قبل السلطات اللبنانية غير قانونية وغير آمنة»، هيومن رايتس ووتش، 6/7/2022، شوهد في 6/8/2023، في: <https://tinyurl.com/4kfz2ass>

28 «سوريا: اللاجئون العائدون يواجهون انتهاكات جسيمة معاناة للبقاء على قيد الحياة وسط الخراب ودمير الممتلكات»، هيومن رايتس ووتش، 2021/10/20، شوهد في 9/9/2023، في: <https://tinyurl.com/2s4ykenw>

29 فقيه.

30 «لبنان: يجب على السلطات وقف عمليات الترحيل غير القانونية للاجئين السوريين»، منظمة العفو الدولية، 2023/4/25، شوهد في 6/8/2023، في: <https://tinyurl.com/3ksw9k9d>

31 «مفوضية اللاجئين تتوقع زيادة كبيرة في احتياجات إعادة التوطين»، الأمم المتحدة، 2023/6/26، شوهد في 19/9/2023، في: <https://tinyurl.com/5n8s9mdw>

32 Joint Motion for A Resolution on the Situation in Lebanon, European Parliament, 11/7/2023, accessed on 6/8/2023, at: <https://tinyurl.com/yffhp5v>

33 «بو حبيب لبوريل: قرار البرلمان الأوروبي يشكّل تهديداً على وجود لبنان»، الميادين، 19/7/2023، شوهد في 19/9/2023، في: <https://tinyurl.com/2p93svkj>

المئة من اللاجئين السوريين في لبنان في حالة فقر مدقع، وترتفع قيمة السلة الغذائية بشكل يومي مع انخفاض قيمة العملة الوطنية³⁴.

وعلى النقيض من حملات التحرير في مواجهتهم، يشارك السوريون بشكل فعال في النشاط الاقتصادي اللبناني، ويعمل الكثير منهم في مهن تُعد في لبنان غير مرغوبة خاصة في قطاعي الزراعة والخدمات. ولأن عملهم يجري بصورة غير قانونية نظرًا إلى رفض الترخيص لهم بالعمل، يعمل كثير من السوريين بأجور متدنية ومن دون التزامات قانونية تفرض على صاحب العمل ضمان حقوق العمل عدا ما يتم الاتفاق عليه بين رب العمل والعامل، وبصيغة غير مكتوبة غالباً.

ترى جهات نقابية في لبنان أن قيام الحكومة اللبنانية بتنظيم عمالة السوريين يمكن أن يسهم بشكل كبير في دعم الاقتصاد لا سيما في قطاع الزراعة والصناعات الغذائية. ويمثل لبنان مناخاً محلياً مناسباً لهذا القطاع الذي يتمتع بميزة نسبية للنمو وإمكانية التصدير؛ ما يسهم في حلول طويلة الأمد للأزمة الاقتصادية اللبنانية. والواقع أن العديد من أرباب العمل من اللبنانيين يفضلون استخدام العمالة السورية بسبب تدني أجورها، وما تتمتع به من مهارات بما في ذلك في العديد من المهن والحرف المطلوبة خاصة في قطاع البناء.

وينتظر إنفاق السوريين أيضًا سواء من خلال الأعمال والحرف التي يمارسونها أو التحويلات التي تردهم من أقارب في الخارج في الدورة الاقتصادية للدولة اللبنانية، كما يشكل عددهم الكبير نسبياً مدركاً مهمماً لعجلة الاستهلاك وحركة الأسواق، وبذلك يعُد حافزاً للاقتصاد. فعلى سبيل المثال، سجل قطاع الاتصالات نمواً في الاشتراكات بنحو ثلاثة أضعاف، ما يضيف ضرائب جديدة تدخل خزينة الدولة، فضلاً عن أن جزءاً كبيراً من استهلاك السوريين يُمول بالعملة الأجنبية؛ إذ تمثل التبرعات النقدية أو العينية 40 في المئة من إجمالي إنفاق اللاجئين، في حين تمثل المدخرات الشخصية نسبة 20 في المئة، والباقي عبارة عن تحويلات مالية آتية من الشتات السوري. بهذا، يشارك السوريون على نحو إيجابي في تدفق العملة الأجنبية الضرورية لتمويل المديونية العامة واستقرار الاقتصاد اللبناني. لذلك، لا يفيد تهميش اللاجئين السوريين والتحرير عليهم والعمل على ترديهم قسرياً الاقتصاد اللبناني، بل يزيد فقط من بؤس اللاجئين ومعاناتهم.

خاتمة

يعد إصلاح الأنظمة الخاصة بالتعامل مع اللاجئين السوريين عن طريق إلغاء نظام الكفالة، وإلغاء رسوم التجديد، وضمان تسجيل المواليد السوريين في لبنان، ووضع حد لاحتيازهم على أساس انتهاء صلاحية وثائق إقامتهم، من أهم الخطوات التي ينبغي إدخالها لضمان حياة كريمة للاجئين السوريين ريثما تجري إعادتهم بكرامة إلى بلدتهم. لا تحمي مثل هذه التغييرات حقوق اللاجئين فقط، ولكن من شأنها أيضًا أن تعزز قدرًا أكبر من الاستقرار في لبنان، من خلال ضمان عدم دفع اللاجئين إلى العوز.

ورغم الحالة المأساوية التي يعيشها السوريون في لبنان، وما يتعرضون له من تمييز عنصري وحملات تحرير، فإنهم يرون في لبنان خياراً أفضل من العودة إلى سوريا، لأسباب تتعلق بعدم توافر الخدمات الأساسية في سوريا من كهرباء وماء، وانهيار البنية الصحية وخاصة لمرضى السرطان والأمراض المزمنة، وعدم وجود فرص عمل للشباب. وتمثل الخدمة الإلزامية والاحتياطية العامل الأبرز الذي يدفع الكثير من اللاجئين الذكور من عمر 18 حتى 42 عاماً إلى عدم العودة إلى سوريا. كما تعد الظروف السياسية والخوف من الاعتقال سبباً رئيساً



في عدم العودة. ويُضاف إلى ذلك الغلاء المعيشي المتزايد؛ بينما لا يتجاوز متوسط الأجور 20 دولاراً شهرياً في القطاع العام و40 دولاراً في القطاع الخاص.

إن السبيل الوحيد الذي يسهم في عودة اللاجئين يتمثل في توفير بيئة آمنة ومستقرة لعودتهم، وهذا لا يتحقق إلا من خلال انخراط النظام السوري في تطبيق قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم 2254، وإحداث تغيير ديمقراطي يسمح بعودة السوريين للمشاركة في بناء بلدهم واستعادة دورهم في مدينتهم العربي والدولي.